

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو ثالث تقرير يقدمه الأمين العام عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في نيجيريا. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويتضمن معلومات عن الاتجاهات والأنماط المسجلة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور التقرير السابق (S/2020/652) واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا (S/AC.51/2020/8). ويوجز الأمين العام في التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في شمال شرق نيجيريا، فضلا عن التقدم المحرز والتحديات التي ينطوي عليها التصدي لتلك الانتهاكات، ويقدم توصيات محددة تهدف إلى تعزيز حماية الطفل في نيجيريا. وقد حُدِّدت، حيثما أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الصدد، وفي آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، ظلت الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها، بما في ذلك جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، مدرجة في الفرع ألف من المرفق الثاني لارتكابها خمسة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، باعتبارها أطرافاً لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال.

2 - والمعلومات الواردة في هذا التقرير هي معلومات وثقتها وتحققت منها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في نيجيريا، التي يشترك في رئاستها المنسق المقيم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وقد تعذر رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها بسبب حالة انعدام الأمن، ولا سيما في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ الجماعات المسلحة في المنطقة الشمالية من ولاية بورنو، كما هو الحال في مناطق أبادام ومارتي وكوكاوا والخاضعة للحكم المحلي وبعض المواقع المحيطة بمنطقة غابات سامبيسا، بما في ذلك القرى الواقعة حول غوزا وباما وكوندوغا ودامبوا وتشيبوك وأسكيرا/أوبا الخاضعة للحكم المحلي. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في نيجيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُرجَّح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى مما يرد ذكره.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت تخيم على شمال شرق نيجيريا حالة من انعدام الأمن المتزايد. وظلت الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنشقة عنها، ولا سيما جماعة أهل السنة للجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، تشكل تهديداً أمنياً حيث واصلت شن هجمات وحشية ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني، وضد قوات الأمن النيجيرية. وأدت تلك الهجمات إلى موجات تشريد جماعي للسكان وزادت من مخاطر ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي النصف الأول من عام 2020، كان أكثر من 1,8 مليون شخص في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي لا يزالون يعيشون في مخيمات المشردين داخليا أو في ضيافة مجتمعات محلية تعاني هي ذاتها من هشاشة بالغة. وبحلول نهاية عام 2020، بلغ عدد المشردين داخليا في المنطقة الشمالية الشرقية حوالي مليوني نيجيري، 78 في المائة منهم من النساء والأطفال، وكان هناك 256 000 نيجيري لاجئ في تشاد والكاميرون والنيجر. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في كانون الأول/ديسمبر 2021، كان هناك 1,72 مليون من

المشردين داخليا في الشمال الشرقي، حيث استضافت ولاية بورنو أكثر من 80 في المائة من السكان المشردين داخليا.

4 - وظل وصول المساعدات الإنسانية محدودا في مناطق مختلفة من الشمال الشرقي، بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها الحكومة. وأثر استهداف العاملين في مجال المعونة وطرق الإمدادات الإنسانية من جانب جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا تأثيرا سلبيا على تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتغذية والتعليم وبرامج الاستجابة الإنسانية الأخرى الموجهة للأطفال. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات العسكرية الوطنية فرض قيود ومتطلبات لا مبرر لها على الوكالات الإنسانية، الأمر الذي أعاق قدرتها على تقديم المعونة الفعالة في الوقت المناسب ويتعارض مع مبدأ استقلال العمل الإنساني. ومن بين القيود الأخرى، مُنعت الوكالات الإنسانية من العمل خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، واضطرت لأن تخضع لعمليات مطولة للحصول على إذن إلزامي لنقل الأفراد والأموال النقدية والشحن التي تحمل مواد الإغاثة في المنطقة الشمالية الشرقية.

5 - ومنذ نهاية عام 2020، تزايدت الهجمات التي تشنها الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنشقة عنها ضد المدنيين والوكالات الإنسانية وقوات الأمن النيجيرية. واتسمت هذه الفترة أيضا باشتباكات بين جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وبالعمليات العسكرية التي نفذتها قوات الأمن النيجيرية ضد تلك الجماعتين. وورد أن زعيم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، أبو بكر شيكاو، قد توفي خلال اشتباكات مع تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في أيار/مايو 2021. وقد شكل هذا التطور منعطفا محوريا وأدى إلى إضعاف تدريجي لجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد. ومنذ ذلك الحين، صعدت العناصر المتبقية من أنشطتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، أعلنت قوات الأمن النيجيرية وفاة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، أبو مصعب البرناوي، ثم مقتل خليفته، مالم باكو. ومنذ ذلك الحين، لوحظ اتجاه جديد تميز بتوسيع نطاق عمليات الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنشقة عنها خارج شمال شرق نيجيريا إلى الشمال الغربي من البلد. وورد أن أعمال العنف شملت عمليات اختطاف طلاب للحصول على فدية. فعلى سبيل المثال، زُعم أن جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد ضالعة في اختطاف أكثر من 340 طفلا في ولاية كاتسينا الشمالية الغربية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

6 - وفي نيسان/أبريل 2021، أعادت قوات الأمن النيجيرية تسمية عملية لافيا دول (Lafya Dole) ضد الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنشقة عنها، ليصبح اسمها عملية هادين كاي (Hadin Kai)، والتي تعني "التعاون" بلغة الهوسا.

7 - وفي أيار/مايو 2021، في أعقاب ما ورد من أخبار بشأن وفاة زعيم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، أبو بكر شيكاو، انخرطت حكومة ولاية بورنو بنشاط مع قادة الجماعة لمناقشة شروط استسلامها. وأوضحت حكومة ولاية بورنو أنه لن تكون هناك أي ملاحقة أو إجراءات قضائية ضد المنشقين. ووفقا لمصادر قوات الأمن النيجيرية، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، استسلم للسلطات في ولاية بورنو ما يقدر عدده بنحو 16 000 من المنشقين المرتبطين بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد والمنتمين إليها وأسرهم، بمن فيهم الأطفال. وقد تكون موجات الاستسلام الجماعي نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك الظروف المعيشية القاسية في غابة سامبيسا، حيث يعيش العديد من عناصر جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد؛ وعدم وجود قيادة داخل الجماعة؛ والقتال الدائر بين جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا؛ والعمليات العسكرية لقوات الأمن النيجيرية ضد الجماعتين. وتشير المعلومات

التي تلقتها فرقة العمل القطرية من السلطات الحكومية في ولاية بورنو إلى أن غالبية الأشخاص الذين يغادرون صفوف جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد هم من النساء والأطفال.

8 - وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، قامت وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو بتسجيل ما عدده 7 704 أفراد، منهم 2 924 طفلاً (1 603 من الصبيان و 1 321 من الفتيات)، انفصلوا عن جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، في مراكز الحج وشوكاري وبولومكوتو للعبور في مايدوغوري بولاية بورنو. وتمت استضافة الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد أو معالو عناصر هذه الجماعة، في مراكز العبور ريثما يتم لم شملهم مع أسرهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وفي حين أن عمليات الانشاق قد تشير إلى الضعف التدريجي للجماعة، فإنها أفرزت أيضاً قدراً من القلق داخل بعض المجتمعات المستضيفة، في غياب عملية رسمية شاملة ومتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

9 - في آب/أغسطس 2021، استضافت حكومة ولاية بورنو منتدى حضره مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والجيش والزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة الوضع الأمني في الولاية، في ضوء الاستسلام الجماعي لعناصر جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد والمنتسبين إليها وأفراد أسرهم، وعودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية. وركز المشاركون، من بين مواضيع أخرى، على الدعوة إلى وضع برنامج مُحكم لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وتوفير الدعم لجميع ضحايا حركات التمرد، ولا سيما النساء والأطفال.

10 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلنت حكومة ولاية بورنو عن خطط لإغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا في مدينة مايدوغوري بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت خمسة مخيمات في مايدوغوري قد أُغلقت، ونُقل سكانها إلى داما ساك وأونو ومواقع أخرى مختلفة في مناطق باما وجيري ومونغونو ومارتي وغوزامالا وغوزا وكوندوغا الخاضعة للحكم الذاتي، أو مُنحوا خيار قبض مبلغ نقدي للبقاء داخل المجتمعات المحلية في مدينة مايدوغوري. وتشير التقديرات إلى أنه في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021، تم نقل حوالي 74 000 شخص مشرد، بمن فيهم عدد غير معروف من الأطفال. وتزيد عمليات النقل هذه من خطر تعرض الأطفال للتجنيد وإعادة التجنيد من جانب جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، بسبب استمرار وجود الجماعات المسلحة حول مناطق العودة. كما شكلت مصدر قلق باعتبارها تهدد الاستمرار السلس لبرامج الحماية التي بدأتها اليونيسف في مخيمات المشردين داخليا، حيث تعين إعادة توجيهها بسرعة لتنفيذها في مواقع العودة الجديدة.

11 - ومن المعالم البارزة إقرار مجلس نواب ولاية بورنو مشروع قانون حماية الطفل في كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث وقعه الحاكم مرسوم إصداره في 10 كانون الثاني/يناير 2022. ويتضمن القانون أحكاماً بشأن مساءلة مرتكبي تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح وبشأن أشكال أخرى للعنف والاستغلال ضد الأطفال.

12 - وفي تطور إيجابي آخر، واصلت القوة المدنية المشتركة، بدعم من حكومة ولاية بورنو، جهودها لتنفيذ خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في عام 2017 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وَشَطَبَتِ القُوَّةُ المَدِينِيَّةُ المَشْتَرِكَةُ مِنْ مَرْفُقِ تَقْرِيرِ الأَمِينِ العَامِ عَنِ الأَطْفَالِ وَالنِّزَاعِ المَسْلُوحِ لِعَامِ 2021 (A/75/873-S/2021/437)، بَعْدَ انخِصَافِ فِي حَالَاتِ تَجْنِيدِ الأَطْفَالِ وَاسْتِخْدَامِهِمْ.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

13 - فِي الفَتْرَةِ مِنْ كَانُونِ الثَّانِي/يَنَايِرِ 2020 إِلَى كَانُونِ الأَوَّلِ/دِيَسَمْبِرِ 2021، تَحَقَّقَتِ فِرْقَةُ العَمَلِ القَطْرِيَّةُ مِنْ وَقُوعِ 694 انْتِهَاقَا جَسِيمَا ضِدَّ 532 طِفْلاً (279 صَبِيًّا وَ 250 فَتَاةً وَ 3 نَوْعِ جِنْسِهِمْ غَيْرِ مَعْرُوفٍ) فِي وِلَايَاتِ بُونُو وَيُوبِي وَأَدَامَاوَا الثَّلَاثِ المَتَضَرِّرَةِ مِنَ النِّزَاعِ فِي شِمَالِ شَرْقِ نِيْجِيرِيَا. وَوَقَعَ مَا مَجْمُوعُهُ 58 طِفْلاً ضَحَايَا لِانْتِهَاقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْ بَيْنِهِمْ 14 طِفْلاً (12 صَبِيًّا وَفَتَاتَانِ) اخْتَفَوا وَجُنِدُوا وَاسْتُخْدِمُوا، وَ 42 فَتَاةً وَقَعْنَ ضَحَايَا لِلاخْتِطَافِ وَالتَّجْنِيدِ وَالاسْتِخْدَامِ وَالعَنفِ الجِنْسِيِّ، وَفَتَاتَانِ تَعَرَّضَتَا لِلاغْتِصَابِ وَالقَتْلِ.

14 - وَكَانَ الجِنَاةُ الرُّئِيسِيُّونَ هُمُ الجَمَاعَاتُ المَرْتَبِطَةُ بِبُوكُو حَرَامِ وَالمُنشَقَةُ عَنْهَا (610)، وَلا سِيَمَا جَمَاعَةُ أَهْلِ السَّنَةِ لِلدَّعْوَةِ وَالجِهَادِ (333) وَتَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي غَرْبِ أُفْرِيْقِيَا (277)، تَلِيهِمَا قُوَّاتُ الأَمْنِ النِيْجِيرِيَّةِ (32) وَالقُوَّةُ المَدِينِيَّةُ المَشْتَرِكَةُ (3). وَنُسِبَ مَا مَجْمُوعُهُ 49 انْتِهَاقَا إِلَى جِنَاةٍ مَجْهُولِي الهِيَاةِ.

15 - وَعَمُومًا، سُجِّلَ انخِصَافٌ فِي عَدَدِ الانْتِهَاقَاتِ الجَسِيمَةِ مَقَارَنَةً بِالتَّقْرِيرِ السَّابِقِ، الَّذِي أُشِيرَ فِيهِ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْ 5 741 انْتِهَاقَا جَسِيمًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ التَّقْرِيرُ يَغْطِي فِتْرَةً مَدَّتْهَا ثَلَاثُ سَنَوَاتٍ. وَمَعَ ذَلِكَ، حَدَثَ تَصْعِيدٌ فِي مَجَالِ ارْتِكَابِ الانْتِهَاقَاتِ الجَسِيمَةِ خِلَالَ الفَتْرَةِ المَشْمُولَةِ بِالتَّقْرِيرِ، حَيْثُ تَمَّ التَّحَقُّقُ مِنْ وَقُوعِ 250 انْتِهَاقَا جَسِيمًا فِي عَامِ 2020 وَ 444 انْتِهَاقَا فِي عَامِ 2021. وَظَلَّ اخْتِطَافُ الأَطْفَالِ يَشْكَلُ مَصْدَرَ قَلْقٍ رُئِيسِيٍّ فِي عَامِ 2021، حَيْثُ تَمَّ التَّحَقُّقُ مِنْ اخْتِطَافِ أَكْبَرَ عَدَدٍ مِنَ الأَطْفَالِ (211) مِنْذُ عَامِ 2014.

16 - وَيُمْكِنُ تَفْسِيرُ الانخِصَافِ العَامِ فِي عَدَدِ الانْتِهَاقَاتِ الجَسِيمَةِ الَّتِي تَمَّ التَّحَقُّقُ مِنْهَا بَعْدَ عَوَامِلٍ، بِمَا فِي ذَلِكَ فِقْدَانِ الأَرَاضِي الَّتِي كَانَتْ تَسِيْطُرُ عَلَيْهَا فِي السَّابِقِ جَمَاعَةُ أَهْلِ السَّنَةِ لِلدَّعْوَةِ وَالجِهَادِ وَتَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي غَرْبِ أُفْرِيْقِيَا، وَتَنْفِيْذِ خِطَّةِ العَمَلِ الخَاصَّةِ بِالقُوَّةِ المَدِينِيَّةِ المَشْتَرِكَةِ الرَّامِيَّةِ لِلتَّصْدِيْقِ لِتَجْنِيدِ الأَطْفَالِ وَاسْتِخْدَامِهِمْ، فَضْلًا عَنِ القِيُودِ المَفْرُوضَةِ عَلَى وَصُولِ فِرْقَةِ العَمَلِ القَطْرِيَّةِ إِلَى المَنَاطِقِ الأَكْثَرِ تَضَرُّرًا فِي شِمَالِ شَرْقِ نِيْجِيرِيَا.

17 - وَعَلَى الرِّغْمِ مِنْ حَدُوثِ انخِصَافٍ فِي الانْتِهَاقَاتِ الجَسِيمَةِ المَتَحَقَّقِ مِنْهَا المَنْسُوبَةِ إِلَى جَمَاعَةِ أَهْلِ السَّنَةِ لِلدَّعْوَةِ وَالجِهَادِ وَتَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي غَرْبِ أُفْرِيْقِيَا خِلَالَ الفَتْرَةِ المَشْمُولَةِ بِهَذَا التَّقْرِيرِ مَقَارَنَةً بِالفَتْرَةِ السَّابِقَةِ، فَقدَ ظَلَّتْ هَاتَانِ الجَمَاعَتَانِ تَشْكَلَانِ خَطْرًا كَبِيرًا فِي مَجَالِ حِمَايَةِ الأَطْفَالِ فِي نِيْجِيرِيَا وَفِي مَخْتَلَفِ أُنْحَاءِ مَنطِقَةِ حَوْضِ بَحِيرَةِ تَشَادِ.

18 - وَعِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ، فِي آدَارِ/مَارَسِ 2020، أَعْلَنَتِ حُكُومَةُ نِيْجِيرِيَا عَنِ فِرْضِ قِيُودٍ عَلَى الحَرَكَةِ فِي جَمِيعِ أُنْحَاءِ البَلَدِ، كَجِزءٍ مِنْ تَدَابِيرِ الحُدِّ مِنْ انْتِشَارِ جَائِحَةِ كُوفِيدِ-19. وَعَلَى الرِّغْمِ مِنْ تَأْثِيرِ هَذِهِ القِيُودِ عَلَى تَحَرُّكَاتِ أَعْضَاءِ فِرْقَةِ العَمَلِ القَطْرِيَّةِ لِلتَّحَقُّقِ مِنْ حُودُوثِ الانْتِهَاقَاتِ الجَسِيمَةِ المَبْلُغِ عَنْهَا، فَقدَ كَانَتْ أَثَارُهَا مَحْدُودَةً عَلَى أَنْشِطَةِ فِرْقَةِ العَمَلِ، حَيْثُ لَمْ تَسْتَمِرَّ التَّدَابِيرُ التَّقْيِيدِيَّةُ فِي شِمَالِ شَرْقِ نِيْجِيرِيَا إِلَّا لِفَتْرَةٍ قَصِيْرَةٍ.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

19 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 70 طفلاً (13 صبياً و 57 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 17 عاماً، خلال عام 2020 (7) و 2021 (63). وكان الجناة الرئيسيون هم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (49) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (19)، تليهما القوة المدنية المشتركة، التي استخدمت طفلين لتشغيل نقطة تفتيش. ووقعت جميع الانتهاكات في ولاية بورنو. ومن مجموع هؤلاء الأطفال، أُفرج عن 34 طفلاً أو فروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظل 36 طفلاً مرتبطين بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا حتى وقت إعداد التقرير.

20 - ولوحظ انخفاض كبير في الأعداد التي تم التحقق منها من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، الذي أشير فيه إلى التحقق من تجنيد 601⁽¹⁾ من الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع على مدى ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير السابق كانت أطول، فإن الانخفاض المسجل جدير بالملاحظة. ومع ذلك، لوحظت زيادة في الانتهاكات المرتكبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من تجنيد واستخدام ما مجموعه 63 طفلاً (9 صبيان و 54 فتاة) في عام 2021، مقارنة بما عدده 7 أطفال خلال عام 2020 بأكمله. وقد تُعزى هذه الزيادة إلى عدد الأطفال الذين اختطفهم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في السنوات السابقة والذين فروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يتسن التحقق من حالاتهم إلا بعد إطلاق سراحهم. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 24 طفلاً (4 صبيان و 20 فتاة) من قبل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (21) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (3) في ولاية بورنو. وكان قد تم تجنيد الأطفال بين عامي 2015 و 2020 واستُخدموا إلى أن لادوا بالفرار وسلموا أنفسهم لقوات الأمن النيجيرية في أوائل عام 2021. وقد أدى ذلك إلى تسليمهم للجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل وإلى التحقق من حالاتهم.

21 - وكثيراً ما كان تجنيد الأطفال واستخدامهم يؤدي إلى انتهاكات جسيمة أخرى أو يعقبها. وقد تم التحقق من تجنيد معظم الأطفال (56 طفلاً) عن طريق الاختطاف، بمن فيهم 42 فتاة تعرضن للاعتداء الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة. واستُخدم الأطفال المرتبطون بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا كمقاتلين، فضلاً عن استخدامهم في أدوار الدعم كمنظفين أو طبّاخين، ولجمع المعلومات الاستخباراتية ولأغراض جنسية. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من حالة فتى يبلغ من العمر 17 عاماً استخدمه تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا كجاسوس في منطقة دامبوا الخاضعة للحكم المحلي. واستُخدمت كل الفتيات البالغ عددهن 42 فتاة، اللواتي تعرضن للعنف الجنسي، لأغراض الاسترقاق الجنسي وتم تزويجهن قسراً من مقاتلي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا خلال ارتباطهن بالجماعتين في عامي 2020 (9) و 2021 (33). وفي أيار/مايو 2020، استخدمت القوة المدنية المشتركة صبيين في نقطة تفتيش في مخيم للمشردين داخلياً في منطقة نغالا الخاضعة للحكم المحلي، لتفتيش المشته بهم من الأشخاص والمركبات.

(1) وشمل هذا العدد الحالات التي تم التحقق منها خلال الفترة 2017-2019 والتي يعود ارتكابها إلى ما قبل عام 2017.

22 - وخلافا للفترات المشمولة بالتقارير السابقة، لم تكن هناك حالات جديدة تم التحقق منها للأطفال استخدموا في حمل الأجهزة المتفجرة. بيد أن هذا الأمر لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ في ضوء ارتفاع عدد الأطفال، بمن فيهم نسبة عالية من الفتيات، الذين اختطفوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والذين قد يتم استخدامهم لذلك الغرض.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

23 - واصلت قوات الأمن النيجيرية إلقاء القبض على الأطفال للاشتباه في تورطهم مع الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنسقة عنها أثناء عمليات التمشيط الأمنية والعمليات العسكرية وإجراءات التفتيش التي تجريها خارج مخيمات المشردين داخليا واستنادا إلى المعلومات المقدمة من المخبرين. وفي كثير من الحالات، أُلقي القبض على الأطفال دون توافر أدلة تذكر أو بدون أدلة على الإطلاق، وظل بعضهم محتجزين لفترات تتراوح بين أسبوع واحد وثمان سنوات.

24 - وتحققت فرقة العمل القطرية من احتجاز قوات الأمن النيجيرية ما عدده 275 طفلا (260 صبيا و 15 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 17 عاما، بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة. وأطلق سراح جميع الأطفال تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يكن هناك سوى ثلاثة صبية قيد الاحتجاز حتى وقت إعداد التقرير.

25 - ومن بين 272 طفلا أفرجت عنهم قوات الأمن النيجيرية، أطلق سراح 230 طفلا (215 صبيا و 15 فتاة) من تكتات جيوا العسكرية ومن سجن مايدوغوري مشدد الحراسة في عام 2020. وكان معظم الأطفال قد احتُجزوا بعد فرارهم من الأسر على أيدي الجماعات المسلحة واستسلامهم لقوات الأمن في أقرب بلدة أو قرية من موقع فرارهم. وأُفرج عن 42 صبيا آخرين من الاحتجاز العسكري في عام 2021، عقب جهود الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية.

26 - وكانت قوات الأمن النيجيرية قد احتجزت بعض الأطفال بدايةً في سجون أو مرافق احتجاز محلية لفترات قصيرة. وفي نهاية المطاف، نُقل معظم الأطفال إلى تكتات جيوا العسكرية في مايدوغوري، وهي مرفق الاحتجاز العسكري الرئيسي في ولاية بورنو. ووفقا لشهادات استُقيت مباشرة من أكثر من 200 طفل في مقابلات أجرتها معهم فرقة العمل القطرية، كانت ظروف الاحتجاز في تكتات جيوا مبعث قلق بالغ. ولئن وُجد في المنشأة عنبر من الزنانات المخصصة حصريا للقصر، إلا أن الأطفال غالبا ما كانوا يحتجزون في زنانات مع سجناء بالغين، حيث كان الطعام والماء أكثر ندرة والأوضاع أكثر ازدحاما. ووصف الأطفال المحتجزون زنانات الاحتجاز المزرية والمكتظة بشدة، حيث كان من الصعب النوم ليلا، إن لم يكن مستحيلا، بسبب ارتفاع درجة الحرارة فيها بصورة مفرطة. وذكر الأطفال أيضا أنهم أُجروا مقابلات مع مسؤولين في وزارة خدمات الدولة أثناء فترة احتجازهم لتحديد مستوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ولم يكن لأي من الأطفال اتصال بأفراد أسرهم خارج مركز الاحتجاز. وأفاد الأطفال أيضا بأن السلطات لم تخطر أسرهم باعتقالهم أو احتجازهم.

27 - وتم تسليم جميع الأطفال بشكل منهجي، بمجرد الإفراج عنهم، إلى وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، التي استقبلتهم في مركز بولومكوتو للعبور في مايدوغوري. ورغم أن الإشعار الموجه قبل الإفراج عن الأطفال عادة ما يكون قصير المدة (بضعة أيام)، فهو يعتبر ممارسة جيدة إذ يتيح

للوزارة والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية فرصة تقديم خدمات الرعاية الانتقالية وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية.

28 - ولم تتمكن فرقة العمل القطرية من تحديد العدد الإجمالي للأطفال الذين ما زالوا رهن الاحتجاز بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة، حيث استمرت السلطات في منعها من الوصول إلى مرافق الاحتجاز.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

29 - تحققت فرقة العمل القطرية من قتل وتشويه 212 طفلاً (136 صبياً و 73 فتاة و 3 نوع جنسهم غير معروف) تتراوح أعمارهم بين 9 أعوام و 17 عاماً في شمال شرق نيجيريا. وتُسببت الانتهاكات إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (87) وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (51) وجناة مجهولي الهوية (46) وقوات الأمن النيجيرية (28). وحتى وقت إعداد التقرير، لم يتسن التحقق من سبع حالات أخرى أُبلغ عنها لأطفال قُتلوا (4) وشوهوا (3).

30 - ولوحظ انخفاض في عدد الإصابات في صفوف الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث أشير فيه إلى التحقق من وقوع إصابات شملت 1 433 طفلاً. كما لوحظ اتجاه نحو الانخفاض خلال الفترة الحالية، حيث تم التحقق من وقوع 124 إصابة في عام 2020 و 88 إصابة في عام 2021. وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل، بما في ذلك فقدان الأراضي التي كانت في البداية تحت سيطرة جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، والاستسلام الجماعي لعناصر جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد والمنتسبين إليها وأفراد أسرهم في عام 2021 واستمرار تعذر الوصول إلى بعض المناطق في شمال شرق نيجيريا للتحقق من الانتهاكات. كما انخفض عدد الأطفال الذين قُتلوا وشوهوا في الهجمات الانتحارية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

31 - وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ظلت الحالة الأمنية شديدة التقلب في شمال شرق نيجيريا. وزادت الهجمات والتهديدات المنسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا من 30 في عام 2020 إلى 57 في عام 2021 وكانت أكثر انتشاراً من تلك المنسوبة إلى جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد خلال عام 2021. وشن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هجمات مباشرة على المدنيين وأُعرب عن عدائه للعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال مقالات في وسائل الإعلام.

32 - وكانت الطلقات النارية أثناء تبادل إطلاق النار السبب الرئيسي لوقوع ضحايا في صفوف الأطفال، حيث كانت وراء 90 في المائة (189) من مجموع الضحايا، في حين تعرض 17 طفلاً للقتل أو التشويه بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة اليدوية الصنع، وهلك 6 أطفال في هجمات الانتحارية. وفي إحدى الحوادث التي تم التحقق منها، أسفر هجوم بالمدفعية شنه تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا على أجزاء من مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، في 23 شباط/فبراير 2021، عن مقتل 8 أطفال (4 صبيان و 4 فتيات) وتشويه 21 طفلاً (12 صبياً و 9 فتيات). وفي حادث آخر تم التحقق منه، في آب/أغسطس 2020، هاجمت عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا صبيين كانا يبحثان عن الحطب على مشارف بلدة في منطقة نغالا الخاضعة للحكم المحلي بولاية بورنو وقتلتهما.

33 - ونجمت الحوادث التي نُسبت إلى قوات الأمن النيجيرية وكان ضحيتها 28 طفلا بشكل رئيسي عن غارات جوية وطلقات نارية في سياق الرد على الهجمات التي شنتها الجماعات المرتبطة ببيوكو حرام والمنشقة عنها. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2020، أسفرت غارة جوية شنتها القوات الجوية النيجيرية على قرية في منطقة دامبوا الخاضعة للحكم المحلي بولاية بورنو عن مقتل وتشويه 19 طفلا (7 صبيان و 12 فتاة). وفي حالة أخرى، في كانون الأول/ديسمبر 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل فتاتين، تبلغان من العمر 15 و 17 عاما، عقب اغتصابهما على أيدي جنود من لواء قوات الأمن النيجيرية في منطقة ديوكوا الخاضعة للحكم المحلي بولاية بورنو.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

34 - لا تزال الفتيات معرضات بشدة لخطر الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والزواج القسري. ودأبت الأسر على استخدام الزواج القسري وزواج الأطفال باعتبارهما من آليات التكيف السلبية للتخفيف من وطأة اليأس الاقتصادي وتثني الجماعات المسلحة عن اختطاف الفتيات غير المتزوجات.

35 - وتحققت فرقة العمل القطرية من العنف الجنسي المرتكب ضد 63 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 6 أعوام و 17 عاما. ووقعت جميع الانتهاكات في ولاية بورنو ونُسبت إلى جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (53) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (6) وقوات الأمن النيجيرية (3) والقوة المدنية المشتركة (1). ومن مجموع الحالات، تم التحقق من نجاة 10 فتيات تعرضن للعنف الجنسي في عام 2020، ونجاة 53 فتاة في عام 2021.

36 - ولا تزال جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هما المسؤولان الرئيسيان عن حوادث العنف الجنسي التي تم التحقق منها، والتي حدثت في كثير من الأحيان في سياق انتهاكات خطيرة أخرى، مثل الاختطاف أو التجنيد والاستخدام. وتعرض ما مجموعه 42 فتاة للزواج القسري من مقاتلي الجماعتين بعد اختطافهن. فعلى سبيل المثال، تزوجت سبع فتيات تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عاما قسرا من مقاتلي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد عقب اختطافهن من قبل الجماعة في منطقة باما الخاضعة للحكم المحلي، بين كانون الثاني/يناير 2018 وكانون الثاني/يناير 2021. وأفادت الفتيات أنهن احتُجزن في غابة سامبيسا قبل أن يهرين ويصلن إلى مواقع قوات الأمن النيجيرية. وبالمثل، تزوجت ست فتيات تتراوح أعمارهن بين 14 و 17 عاما قسرا من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا بعد اختطافهن في كانون الثاني/يناير 2020 في منطقة نغالا الخاضعة للحكم المحلي. ولذن بالفرار ولجأن إلى قوات الأمن النيجيرية حيث سُلمن إلى الوكالات المدنية المعنية بحماية الطفل.

37 - وسُجل انخفاض في حوادث العنف الجنسي مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، عندما تحققت فرقة العمل القطرية من تعرض 204 أطفال للعنف الجنسي. ومع ذلك، لوحظ وجود تصعيد في هذا النوع من الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من ارتكاب 10 انتهاكات في عام 2020 و 53 انتهاكا في عام 2021. وعلى نحو ما ورد في التقرير السابق، كان من الصعب توثيق حالات العنف الجنسي والتحقق منها بسبب خوف الناجين من الوصم وعدم تيسر وصول فرقة العمل القطرية إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، فهذه الأرقام لا تعكس بدقة مدى انتشار حالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي قد تكون حدثت في شمال شرق نيجيريا، ولكنها تعيد في توضيح خطورة المشكلة.

38 - وأما حالات العنف الجنسي الثلاث التي تم التحقق منها وهي منسوبة إلى قوات الأمن النيجيرية، فقد وقعت في عام 2021. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2021، قام جندي من قوات الأمن النيجيرية في ديكووا بإغراء فتاة تبلغ من العمر 17 عاما بالطعام واغتصبها. وتتعلق الحالة المنسوبة إلى القوة المدنية المشتركة باغتصاب فتاة تبلغ من العمر 14 عاما من قبل أحد عناصر القوة في منطقة دامبوا الخاضعة للحكم المحلي في حزيران/يونيه 2020. وقد لاذ المعتدي بالفرار من الموقع قبل أن تتمكن السلطات المختصة من إلقاء القبض عليه.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

39 - في شمال شرق نيجيريا، تم التحقق من وقوع 30 هجوما على المدارس (9) والمستشفيات (21) نُسبت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (18) وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (11) وجناة مجهولي الهوية (1). ووقعت معظم الحوادث في ولايتي بورنو ويوبي. وظلت الأعمال العدائية وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والمنشقة عنها تؤثر تأثيرا شديدا على إمكانية حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما في ولايتي يوبي وبورنو. وما أثار القلق هو استهداف الجماعات المسلحة للمدارس والمرافق الصحية والإنسانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وأشارت تقديرات اليونسيف إلى أنه بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما لا يقل عن 10,5 ملايين طفل، أو ثلث الأطفال النيجيريين، خارج المدرسة في نيجيريا.

40 - ووقعت الهجمات على المدارس في عامي 2020 (5) و 2021 (4) وشملت حرق وتدمير البنية التحتية والمعدات. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2020، هاجمت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد قرية بوني غاري في منطقة غوجبا الخاضعة للحكم المحلي بولاية يوبي، وأحرقت المدرسة الابتدائية المركزية، ما أثر على تعليم حوالي 800 تلميذ يقدر أنهم مسجلون في المدرسة. وفي حادثة أخرى تم التحقق منها وقعت في 16 نيسان/أبريل 2021، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مدرسة كافيلو الثانوية الحكومية للبنات في منطقة غيدام الخاضعة للحكم المحلي بولاية يوبي، ما أدى إلى اشتعال النيران في فصلين دراسيين.

41 - وتحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام العسكري لسنت مدارس من جانب قوات الأمن النيجيرية في ستة مواقع بولاية بورنو. وكانت المدارس لا تزال تُستخدم وقت إعداد التقرير. وقامت فرقة العمل القطرية وشركاؤها بالدعوة إلى إخلاء المدارس.

42 - وشنت الهجمات على المستشفيات في عامي 2020 (10) و 2021 (11) وشملت حرق وتدمير البنية التحتية والمعدات، فضلا عن نهب الأدوية والإمدادات الطبية. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2020، اقتحمت عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مستوصف كاريرام الصحي في منطقة ماغوميري الخاضعة للحكم المحلي ونهبت الأدوية واللقاحات ودمرت المعدات الطبية. وكان يستفيد من خدمات المستوصف حوالي 300 امرأة وطفل. وفي حادث آخر تم التحقق منه وقع يومي 17 و 18 آب/أغسطس 2020، قام تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا بإضرام النار في المستشفى العام في منطقة ماغوميري الخاضعة للحكم المحلي. وكان المرفق، الذي تعرض لأضرار جسيمة لحقت بمعداته الطبية وأدت إلى انهيار سقفه، هو المستشفى الوحيد المتاح في المنطقة، حيث كان يقدم خدماته لما يقرب من 140 000 مدنيا.

هاء - الاختطاف

43 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 287 طفلا (142 صبيا و 145 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام و 17 عاما، على أيدي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (164) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (123). وفي حين اتجهت الأعداد إلى الانخفاض مقارنة بالتقرير السابق، الذي أشير فيه إلى التحقق من اختطاف 413 طفلا، لوحظ اتجاه نحو الزيادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من اختطاف 76 طفلا في عام 2020 و 211 طفلا في عام 2021. ويمكن تفسير هذا الاتجاه الأخير باعتزام تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا تعزيز صفوفها في ضوء الاستسلام الجماعي لجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، وبالهجومات المستمرة التي تشنها قوات الأمن النيجيرية ضد الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يُعتقد أن عدد الأطفال الذين اختطفتهم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أعلى بكثير، بالنظر إلى عرقلة جهود رصد الاختطاف بسبب القيود المفروضة على سبل الوصول وتلك المفروضة لدواعي أمنية.

44 - ومن بين الأطفال الذين ثبت أنهم اختطفوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددهم 287 طفلا، اختطف 56 طفلا منهم (12 صبيا و 44 فتاة) لغرض التجنيد والاستخدام، بمن فيهم 42 فتاة تعرضن أيضا للاعتداء الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعتين المسلحتين. ولم يُعرف الغرض من اختطاف الأطفال الآخرين. وأُفرج عن مجموع 125 طفلا أو فروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وألقت قوات الأمن النيجيرية القبض على 53 طفلا، وظل مكان وجود الأطفال الآخرين مجهولا حتى وقت إعداد التقرير.

45 - ولا يزال اختطاف الفتيات بغرض الزواج القسري وغيره من أشكال العنف الجنسي يشكل مصدر قلق بالغ. واقتيد معظم الأطفال عنوة من منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية لاستعبادهم جنسيا وتزويجهم قسرا واستخدامهم في أدوار الدعم. فعلى سبيل المثال، في 31 آذار/مارس 2021، اختطف تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا 15 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 9 أعوام و 17 عاما، في ولاية بورنو، بينما كن يبحثن عن الحطب خارج مخيمات المشردين داخليا التي كن يعشن فيها. وحتى وقت إعداد التقرير، لم يكن قد حُدد بعد مكان وجود هذه الفتيات الخمس عشرة. وفي حادثة أخرى تم التحقق منها، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، اختطف تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا 69 صبيا، تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عاما، في حادثة اختطاف جماعي واحدة. وأُفرج عن جميع الفتيان الـ 69 بعد يومين، وظل سبب اختطافهم مجهولا.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

46 - تم التحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير من مجموع 32 حادثا مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال: منها 18 حادثا في عام 2020، و 14 حادثا في عام 2021. وكان تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هو الجاني الرئيسي، حيث كان مسؤولا عن 24 حادثا، تليه جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (5)، وجماعة مجهولو الهوية (2)، وقوات الأمن النيجيرية (1). ووقعت معظم هذه الحوادث في ولايتي بورنو (29) ويوبي (3). وشملت شن الهجمات على مرافق المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني (15)، واختطاف العاملين في المجال الإنساني (8)، ومصادرة الإمدادات الإنسانية أو عرقلة إيصالها (3)، وتعطيل إيصال الإمدادات الإنسانية ونهبها (3). وشمل الحادث المنسوب إلى قوات الأمن النيجيرية تدخلا في العمليات الإنسانية.

- 47 - وكثيرا ما أسفرت تلك الحوادث عن تعليق مؤقت للأنشطة الإنسانية وأثرت على إيصال المعونة الإنسانية إلى آلاف الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ تزايد الاعتداءات تجاه العاملين في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2021، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا بلدة في ولاية بورنو. وقام بإضرار النيران في مجمع للمنظمات غير الحكومية الدولية ومستودع للمساعدات الإنسانية ومركبتين تابعتين لمنظمة إنسانية، وسرقة سيارة إسعاف من المستشفى. وعلى الرغم من عدم وقوع إصابات، أدى الحادث إلى تعليق الأنشطة الإنسانية مؤقتا وإجلاء موظفي المساعدة الإنسانية. وفي حالة أخرى تم التحقق منها، وقعت في 13 حزيران/يونيه 2020، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مركز العمل الإنساني في منطقة مونغونو الخاضعة للحكم المحلي، بولاية بورنو، وأحرق ثلاث مركبات تابعة للمنظمات الإنسانية. وأصيب عامل إغاثة بجروح من جراء طلق ناري.
- 48 - وخلال عام 2021، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هجمات تسببت في وقوع إصابات في صفوف المدنيين. واستهدف التنظيم أيضا بأعماله العدائية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال نشر مقالات في وسائل الإعلام. وفي عام 2021، تسببت الهجمات في وقوع إصابات في صفوف العاملين في المجال الإنساني وأدت إلى تعطيل العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 2021، نفذ التنظيم هجوما في منطقة ديكونو الخاضعة للحكم المحلي، حيث تم استهداف مركز العمل الإنساني، بما في ذلك عمال الإغاثة ومكاتبهم ودور الضيافة.

رابعاً - أنشطة الدعوة والحوار مع أطراف النزاع

- 49 - واصلت فرقة العمل القطرية العمل مع الوزراء المعنيين في حكومة نيجيريا الاتحادية للدعوة إلى إقرار وتوقيع بروتوكول تسليم الأطفال لتيسير الإفراج عن الأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الأطفال. وقامت وزارة العدل الاتحادية، من خلال مديريتها للخدمات القانونية التابعة للإدارة التعاونية الدولية، بفحص بروتوكول التسليم وقدمت رأيا قانونيا بشأنه ووافقت عليه. وحتى وقت إعداد التقرير، كان بروتوكول التسليم في انتظار توقيع وزير الدفاع ووزير شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ومستشار الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، واصلت فرقة العمل القطرية التعاون مع الكيانات الحكومية المعنية للدعوة إلى تيسير الوصول دون عوائق إلى مرافق الاحتجاز التي يُحتجز فيها الأطفال المرتبطون فعلا بجماعات مسلحة أو المزعوم ارتباطهم بها.
- 50 - وواصلت القوة المدنية المشتركة تنفيذ خطة عملها لعام 2017 التي تتصدى لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي عام 2020، عُقدت حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام حضرها أكثر من 70 مشاركا، وضمت قادة القوة المدنية المشتركة في 25 منطقة خاضعة للحكم المحلي في ولاية بورنو، وممثلين عن وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة. وكان موضوع المناقشة الرئيسي هو استعراض الأنشطة المتبقية من خطة العمل التي ما زال يتعين تنفيذها. وشملت النتائج الرئيسية إجراءات مقترحة مثل إنشاء وحدة استجابة لحماية الطفل في جميع تشكيلات القوة المدنية المشتركة وإنشاء آليات للمساءلة تكفل إخضاع أفراد القوة المدنية المشتركة لتدابير تأديبية عند انتهاك أحكام الأوامر الدائمة التي تتماشى مع خطة العمل.
- 51 - وفي أعقاب شطب القوة المدنية المشتركة من مرفق تقرير الأمين العام لعام 2021 عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)، واصلت القوة المدنية المشتركة وفرقة العمل القطرية العمل

معا لتعزيز سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوة المدنية المشتركة ورصد تنفيذ الأنشطة المتبقية من خطة العمل، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز المكاسب التي تحققت. وأُنشئ ما مجموعه 24 وحدة لحماية الطفل في جميع تشكيلات القوة المدنية المشتركة في ولاية بورنو. وعلاوة على ذلك، بثت القوة المدنية المشتركة، بالتعاون مع وزارة العدل في ولاية بورنو، برامج إذاعية لزيادة الوعي بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، مع التركيز على سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. واستهدفت البرامج أساسا أفراد القوة المدنية المشتركة والمجتمعات المحلية. وقد شارك أفراد المجتمعات المحلية مشاركة كاملة في البرامج، وتبادل بعضهم التجارب، وأعربوا عن تقديرهم للبرامج وعن التزامهم بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتشمل أنشطة خطة العمل التي لم تُنفذ بعد تدريب جميع وحدات القوة المدنية المشتركة فيما يتعلق بحقوق الطفل وإنشاء آليات المساءلة المذكورة أعلاه.

52 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أقرت حكومة ولاية بورنو ومجلس نوابها مشروع قانون بشأن حقوق الطفل، وقّع الحاكم مرسوم إصداره باسم قانون حقوق الطفل في 10 كانون الثاني/يناير 2022. ويمثل ذلك خطوة رئيسية إلى الأمام نحو تحقيق حماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاع في شمال شرق نيجيريا. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الهام، لوحظ إحراز تقدم ضئيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في نيجيريا. وفي عام 2020، حكمت محكمة عسكرية على عريف بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة اغتصاب فتاة مشردة ومحاولة قتلها في بلدة باما، بولاية بورنو. وعلاوة على ذلك، وثّق فريق التحقيق الحكومي الخاص بالعنف الجنسي والجسدي 210 حالات تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع ارتكبت في عام 2020، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري، تضرر منها 94 فتاة و 30 صبيا، في جملة آخرين، وأشار إلى أن الإبلاغ عن هذه الجرائم ظل ناقصا بشكل مزمن بسبب الوصم والمعايير الاجتماعية الضارة.

53 - وفي 21 نيسان/أبريل 2021، وخلال منتدى بعنوان "تمويل المدارس الآمنة: إنشاء مجتمعات محلية آمنة للتعليم"، التزم ممثلو الوزارات الاتحادية لحكومة نيجيريا وحكومات الولايات وجميع مفوضي التعليم على مستوى الولايات، وكذلك ممثلو الوكالات الأمنية والمؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية، بتطوير وتنفيذ اتفاق أبوجا بشأن تمويل المدارس الآمنة، لإنشاء مجتمعات محلية آمنة للتعليم بغية معالجة حالة الطوارئ التي تواجهها نيجيريا في مجال التعليم، كي يتمكن الأطفال من العودة بأمان إلى المدرسة.

54 - وفي الفترة الممتدة بين 25 و 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المؤتمر الدولي الرابع بشأن إعلان المدارس الآمنة في أبوجا. واستضافت نيجيريا المؤتمر بالتعاون مع الأرجنتين وإسبانيا والنرويج ومفوضية الاتحاد الأفريقي والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. وبمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ضم المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للنهوض بالتعاون العالمي وتعزيز التنسيق بشأن تنفيذ إعلان المدارس الآمنة. وكان موضوع المؤتمر هو "ضمان التعليم الآمن للجميع: من الالتزام إلى الممارسة". وكان الهدف من المؤتمر هو تبادل الممارسات الجيدة، وتشجيع التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي، وتحديد الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتعزيز المساءلة عن الهجمات التي تستهدف قطاع التعليم.

خامسا - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

55 - قامت الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال حماية الطفل، من خلال وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، بتقديم الدعم لإعادة إدماج 6 503 أطفال (3 752 صبيًا و 2 751 فتاة) كانوا مرتبطين سابقًا بالجماعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال الذي أُطلق سراحهم خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وقدم الشركاء المنفذون التابعون لليونيسيف الدعم لجميع الأطفال في مجال إعادة الإدماج، بما في ذلك لتطوير مهاراتهم في مجال المشاريع الصغرى وبدء الأعمال التجارية، من أجل مساعدتهم على البدء بأنشطة كسب العيش. وتم تسجيل الأصغر سنًا منهم في المدارس.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

56 - ما زال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من جانب الجماعات المرتبطة ببيوكو حرام والمنشقة عنها، ولا سيما جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وإنني أحث الجماعات المرتبطة ببيوكو حرام والمنشقة عنها على وضع حد فوري لجميع الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها، والإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بها، والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

57 - وإنني أدين بشدة اختطاف الأطفال، وكثير منهم من الفتيات، من قبل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، ولا سيما لأغراض التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي. وأحث هاتين الجماعتين على الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين.

58 - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات والأفراد المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات، وكذلك إزاء منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، بما في ذلك من خلال الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، والسماح بوصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى السكان المتضررين من النزاع على نحو آمن ودون عوائق.

59 - وأرحب بتوقيع حكومة ولاية بورنو على مرسوم إصدار قانون حقوق الطفل الذي سيوفر إطارا معززا لحماية الأطفال المتضررين من النزاع في الولاية.

60 - وأثني على كل من حكومة نيجيريا والقوة المدنية المشتركة للدور البناء الذي قامتا به في تنفيذ خطة العمل لعام 2017 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوة المدنية المشتركة. وأرحب كذلك بإنشاء وحدات لحماية الطفل في جميع تشكيلات القوة المدنية المشتركة في ولاية بورنو وبدء أنشطة التوعية في صفوف القوة المدنية المشتركة وأفراد المجتمعات المحلية، تمشيا مع خطة العمل. وأحث القوة المدنية المشتركة، بدعم متواصل من الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها المتبقية بموجب خطة العمل، لا سيما تدريب وحداتها في مجال حقوق الطفل وإنشاء آليات للمساءلة تكفل إخضاع أفراد القوة المدنية المشتركة لتدابير تأديبية عند انتهاك الأوامر الدائمة التي تتماشى مع خطة العمل.

61 - وألاحظ قيام السلطات النيجيرية بإطلاق سراح 272 من الأطفال المحتجزين. وما زال يساورني القلق بشأن الأطفال الذين ما زالوا قيد الاحتجاز بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة،

وبشأن ظروف الاحتجاز وفترات الاحتجاز الطويلة، وبشأن استمرار عرقلة وصول الأمم المتحدة إلى مرافق الاحتجاز. وأدعو السلطات النيجيرية إلى معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، وإلى استخدام الاحتجاز كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى والمعايير الدولية لقضاء الأحداث بوصفها مبادئ توجيهية. وأشجع الحكومة على مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، قبل إطلاق سراح الأطفال المحتجزين، على نحو يتيح الوقت الكافي لإعداد الاستجابة البرنامجية. وأدعو الحكومة أيضاً إلى إتاحة إمكانية وصول الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال دون عوائق إلى مرافق الاحتجاز، ولا سيما تكثف جهودها العسكرية.

62 - وأرحب بالخطوات الإضافية التي اتخذت نحو إقرار السلطات الوطنية بروتوكولا لتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الأطفال، وأدعو الحكومة إلى التعجيل بإقراره وتنفيذه.

63 - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة نيجيريا، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها، التي أدت إلى إعادة إدماج 503 6 من الأطفال المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة. وأشجع السلطات النيجيرية على مواصلة ضمان إعادة إدماج جميع الأطفال المفرج عنهم بصورة فعالة تراعي الفوارق بين الجنسين، فضلا عن توفير برامج تعليمية وصحية وبرامج الصحة العقلية وبرامج نفسية اجتماعية لجميع الأطفال المتضررين من النزاع. كما أحث الحكومة على إيلاء اهتمام خاص لمخاطر إعادة تجنيد الأطفال، ولا سيما في ضوء العدد الكبير من الأفراد، بمن فيهم الأطفال، الفارين من صفوف جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد.

64 - وأحث الحكومة على الإسراع بإقرار القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

65 - وأناشد الحكومة أن تواصل جهودها لتعزيز المساءلة عن طريق التحقيق مع كل من تثبتت مسؤوليته عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال ومقاضاته ومعاقبته، وكفالة إمكانية لجوء جميع الضحايا إلى العدالة وتزويدهم بخدمات الحماية الشاملة المراعية للسن ونوع الجنس.

66 - وأرحب بمساهمات الجهات المانحة المقدمة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحكومة نيجيريا لدعم البرامج الإنسانية والإنمائية، ولا سيما البرامج التي تساعد الأطفال المتضررين من النزاعات وتيسر حصولهم على التعليم والخدمات الصحية. وأحث الجهات المانحة على زيادة دعمها المالي لهذه البرامج، لا سيما خدمات الرعاية المؤقتة والتعافي النفسي الاجتماعي الطويل الأجل وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية لفائدة الأطفال الذين تم اختطافهم وتجنيدهم واستخدامهم والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي.